



قرار رقم: (١٥٧)  
وتاريخ: ١٣/٦/١٤٢٤هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٢٢٦/٧ بتاريخ ١٢/١/١٤٢٤هـ ، المشتملة على برقية صاحب السمو الملكي نائب وزير الداخلية رقم ٢٩/١٥٤٥/٢ش وتاريخ ١/٨/١٤٢٠هـ المرافق لها "مشروع لائحة تنظيم مزاولة مهنة التعقيب على المعاملات لدى الجهات الحكومية" .  
وبعد الاطلاع على مشروع اللائحة المذكور .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٥٤/٥١) وتاريخ ١٧/١١/١٤٢٣هـ .  
وبعد الاطلاع على المحاضر رقم (٨٢) وتاريخ ٢٠/٢/١٤٢٢هـ ورقم (٥٨) وتاريخ ١٤/٢/١٤٢٤هـ ، ورقم (١٤٢) وتاريخ ١٨/٤/١٤٢٤هـ المعدة في هيئة الخبراء .  
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٢٣١) وتاريخ ٣٠/٤/١٤٢٤هـ .

يقرر مايلي :

- ١- الموافقة على اللائحة التنظيمية لمزاولة مهنة التعقيب على المعاملات لدى الجهات الحكومية ، بالصيغة المرفقة .
- ٢- فرض رسم قدره (١٠٠) مائة ريال مقابل إصدار الترخيص لمزاولة مهنة التعقيب على المعاملات لدى الجهات الحكومية ، ورسم قدره (٥٠) خمسون ريالاً عند تجديده .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بالفقرة (٢) صيغته مرافقة لهذا .

رئيس مجلس الوزراء



اللائحة التنظيمية لمزاولة مهنة التعقيب  
على المعاملات لدى الجهات الحكومية

المادة الأولى :

- تدل الكلمات الآتية حيثما وردت في هذه اللائحة على المعاني الموضحة أمامها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك :
- التعقيب : هو القيام على سبيل الاحتراف بمتابعة المعاملات وانهاؤها لدى الدوائر الحكومية نيابة عن أصحاب المعاملات والحاجات فيما لا تستدعي طبيعة المعاملة حضور صاحبها بنفسه.
  - السجل : هو السجل التجاري الذي يصدر من وزارة التجارة والصناعة أو أحد فروعها لمزاولة نشاط مهنة التعقيب .
  - الترخيص : هو الإذن الذي يصدر من وزارة التجارة والصناعة أو أحد فروعها بمزاولة مهنة التعقيب على المعاملات لدى الدوائر الحكومية لمدة محددة .

المادة الثانية :

يشترط لإصدار الترخيص ما يأتي :

- أ - أن يكون طالب الترخيص سعودياً يجيد القراءة والكتابة .
- ب- ألا يقل عمره عن ( ثمانية عشر عاماً ) .
- ج- ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.



- د - أن يقدم لوزارة التجارة والصناعة ضماناً بنكياً قدره عشرون ألف ريال .
- هـ- أن يكون متفرغاً لإدارة المكتب الخاص بممارسة مهنة التعقيب .

(١): تحلت هذه الفقرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٨) وتاريخ ١٤٢٧/٧/١٥هـ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية  
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

الرقم : \_\_\_\_\_  
التاريخ : \_\_\_\_\_ / \_\_\_\_\_ / ١٤٤٠ هـ  
المرفقات : \_\_\_\_\_

## المادة الثالثة :

يجب على صاحب مكتب التعقيب أن يدون في لوحاته وجميع مطبوعاته ما يفيد بممارسة مهنة التعقيب إلى جانب اسمه ، ورقم سجله . كما يجب عليه أن يضع في مكان بارز داخل المكتب نوع الخدمات وأجورها .

## المادة الرابعة :

يجب على صاحب مكتب التعقيب أن يوفر المستندات الآتية :

أ - سجلات منتظمة ومرقمة الصفحات تدون فيها جميع بيانات المتقدمين لطلب خدمة التعقيب مستوفية لنوع الخدمة ، ورسمها ، وأجرها ، واسم العميل وعنوانه ، وتاريخ طلب الخدمة والمدة المطلوبة لإنائها .

ب- سجل مالي تبين فيه إيرادات المكتب ومصروفاته ، وأن يحتفظ بتلك السجلات مدة لا تقل عن عشر سنوات ، وفق نظام الدفاتر التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٦١) وتاريخ ١٧/١٢/١٤٠٩ هـ .

ج- إيصالات من أصل و صورة ، يرفق الأصل مع المعاملة ويعطى طالب الخدمة الصورة.

د - توقيع عقد بين الطرفين ويحتفظ طالب الخدمة بأصل العقد .

## المادة الخامسة :

يجب على ضاحب مكتب التعقيب التأكد من موافقة طالب الخدمة على نوع الخدمة التي يقوم بها، وأخذ توقيعه على ذلك ، وعدم القيام بأي تعديل أو شطب في المستندات التي تسلمها ، وأن يؤدي عمله بدقة دون إهمال أو تأخير ، وأن يحافظ على أسرار المتعاملين معه ، وأن يعيد المستندات إلى أصحابها .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية  
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

الرقم :  
التاريخ : / / ١٤  
المرفقات :

المادة السادسة :

يجب على صاحب مكتب التعقيب أن يكلف شخصاً في حالة غيابه ممن تتوافر فيه الشروط المشار إليها في المادة (الثانية) للقيام بأعمال المكتب ، ولا يُعفي ذلك صاحب المكتب من مسؤولية مخالفة أي حكم من أحكام هذه اللائحة .

المادة السابعة :

- أ - يحظر على صاحب مكتب التعقيب الإعلان عن نشاطه قبل صدور الترخيص أو تجديده من الجهة المختصة .
- ب- يحظر على صاحب مكتب التعقيب الاتفاق على ممارسة أعمال التعقيب مع المؤسسات أو الشركات التي تزيد عمالتها الوافدة على ( خمسين ) شخصاً .
- ج- يحظر على صاحب مكتب التعقيب تشغيل غير السعودي بمهنة التعقيب .

المادة الثامنة :

تخضع مكاتب التعقيب لإشراف وزارة التجارة والصناعة ورقابتها .

المادة التاسعة :

تقوم وزارة التجارة والصناعة - عند توافر الشروط - بفتح ملفات للمعقبين المرخص لهم ، وتمنحهم ترخيصاً بالتعقيب يخولهم مزاولة هذه المهنة لمدة خمس سنوات ، مقابل رسم للإصدار ، ويجوز تجديد هذا الترخيص مقابل رسم لمدة أو مدد مماثلة ، ويجب على المعقبين إبراز الترخيص عند الطلب .

المادة العاشرة :

في حالة انتهاء الترخيص الخاص بالتعقيب أو إلغائه لأي سبب ، يفرج عن الضمان البنكي بعد التأكد من عدم وجود أي التزام للغير على المكتب .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية  
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

الرقم :  
التاريخ : ١٤ / / ١٤٤  
المرفقات :

المادة الحادية عشرة :

مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة من عقوبات ، يُعاقب من يخالف أحكام هذه اللائحة بالعقوبات الآتية :

أ - غرامة مالية لا تزيد على (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف ريال عند ارتكاب أي مخالفة لأحكام المواد (الثالثة ، والرابعة ، والخامسة ، والسادسة) من هذه اللائحة ، مع أخذ التعهد اللازم بعدم تكرارها.

ب- غرامة مالية لا تزيد على (٥٠٠٠) خمسة آلاف ريال عند ارتكاب أي مخالفة لأحكام المادة ( السابعة ) من هذه اللائحة ، مع أخذ التعهد اللازم بعدم تكرارها .

ج- غرامة مالية لا تزيد على (٧٠٠٠) سبعة آلاف ريال إذا تكررت المخالفة للمرة الثانية لأحكام المواد ( الثالثة ، والرابعة ، والخامسة ، والسادسة ، والسابعة ) من هذه اللائحة ، مع إيقاف نشاط المكتب لمدة ثلاثة أشهر .

د - في حالة تكرار المخالفة للمرة الثالثة تضاعف الغرامة المشار إليها في الفقرة ( ج ) من هذه المادة ، ولا يُمكن من العودة لمزاولة هذا النشاط إلا بعد مضي ثلاث سنوات .

المادة الثانية عشرة :

أ - تقوم وزارة التجارة والصناعة وفقاً لأحكام هذه اللائحة بالتفتيش والتحري عن المخالفات وتلقي البلاغات وضبط المخالفات .

ب- يصدر وزير التجارة والصناعة قراراً بتسمية الموظفين الذين لهم صفة مأموري الضبط والإجراءات التي ينبغي عليهم الالتزام بها في أداء أعمالهم .

ج- تتولى هيئة التحقيق والادعاء العام مهمة التحقيق والادعاء .

د - يتولى ديوان المظالم النظر والفصل في مخالفات أحكام هذه اللائحة.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية  
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

الرقم : \_\_\_\_\_  
التاريخ : \_\_\_\_\_ / \_\_\_\_\_ / ١٤  
المرفقات : \_\_\_\_\_

المادة الثالثة عشرة :

في حالة إلغاء الترخيص أو انتهائه ، يجب على صاحب مكتب التعقيب أن يصفي أعماله ، وأن يفي بجميع التزاماته تجاه العملاء خلال مدة لا تزيد على ستين يوماً اعتباراً من تاريخ الإلغاء أو الانتهاء . ولا يجوز له القيام بأي عمل جديد للتعقيب خلال فترة التصفية .

المادة الرابعة عشرة :

لا يسمح للمرخص له بمزاولة التعقيب بفتح أكثر من مكتب واحد .

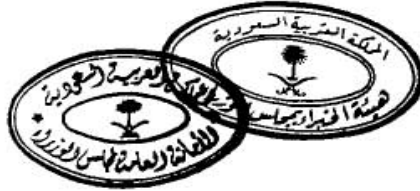
المادة الخامسة عشرة :

على مكاتب التعقيب المرخص لها قبل صدور هذه اللائحة أن ترتب أوضاعها طبقاً لأحكام هذه اللائحة وشروطها خلال مدة لا تزيد على مائة وثمانين يوماً من تاريخ صدورها .

المادة السادسة عشرة :

تنشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية ، ويعمل بها بعد تسعين يوماً من تاريخ

نشرها .





image